التنميــة البشريــة فــي اليمــن وتحــوّل دور الحكومــات

فيصل سيف المخلافي

أستاذ التجارة الدولية والتنمية المساعد، جامعة ذمار ــ اليمن.

مقدمــة

مرّت التنمية البشرية في معظم الدول النامية، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، بنماذج إنمائية متباينة بين الدول، وكذلك في إطار الدولة الواحدة، ترافقت مع تغيرات عالمية وإقليمية عميقة سياسية واقتصادية وتقنية، أثّرت في مسار التنمية فيها. فقد تعاطت معظم تلك الدول مع نموذجين للتنمية: نموذج إحلال الواردات (النموذج الإنمائي الموجَّه إلى الداخل)، الذي انتهجته معظم الدول قبل التسعينيات من القرن نفسه، ونموذج الانفتاح (النموذج الإنمائي الموجَّه بالخارج)، الأكثر انتهاجاً من معظم الدول النامية والأقل نمواً منذ ما قبل التسعينيات بقليل. وكانت الحكومات، في إطار إحلال الواردات، تضحّي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مقابل استهداف معدلات ملائمة للتنمية، عبر التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي. أما في إطار نموذج الانفتاح، فإن الحكومات تفضّل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وأسبقيته على أهداف التنمية، وإتاحة المجال للقطاع الخاص للقيام بدور واسع في ذلك. وعلى نمط مشابه، اختطت الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ ١٩٧٠، سياسات إحلال الواردات. وتحوّلت منذ ١٩٩٥، نحو سياسات التنمية بالانفتاح، مما يعني احتمالية حدوث تغيرات متباينة في التنمية البشرية، بالترافق مع تغير قاعدة الموارد، مما يبرر البحث، لا سيما أن مراجعة تجربة التنمية الماضية، يمكن أن يُفيد في وضع خطط التنمية في سياق الانفتاح. ويمكن بحث الموضوع وفقاً للخطة الآتية:

مشكلة البحث وأهميته: يُثير التحوّل في نموذج التنمية وسياساتها منذ ١٩٩٥، تساؤلات بالغة الأهمية، حول تغيرات التنمية البشرية على مدى أربعة عقود، في إطار التحوّل في دور الحكومة وتغيّر قاعدة الموارد، وهي تساؤلات تستحق البحث. وتبرز أهمية بحث المشكلة، في إثارة نقاش موضوع تغيرات التنمية البشرية بوصفها ممكنة التعبير عن آثار نماذج التنمية وسياساتها المتباينة، وبالتالي إمكانية الاستفادة منها في التوجّهات الإنمائية المستقبلية.

هدف البحث: يتمثل الهدف الأساس للبحث، في تحليل تغيرات التنمية البشرية في اليمن منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، في إطار كلّ من التحوّل في دور الحكومة إلى دور استقراري، وتغيرات قاعدة الموارد، ومحاولة اكتشاف نمط العلاقة ما بين تغيرات التنمية البشرية وكلّ من التحوّل في دور الحكومة (سياساتها)، وتغير الموارد الأساس (السكان، والقوى العاملة، والأرض الزراعية، . .).

منهج البحث وخطته: سيعتمد البحث، على البيانات التاريخية التي تعبّر عن متغيرات البحث لبعض سنوات المدة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٥)، وبعد تنسيقها، سيتمّ تحليلها ومقارنتها زمنياً، بما يحقق هدف البحث، ويقتضي ذلك توضيح الآتي:

ـ تم اختيار السنوات التي توفر عنها بيانات ملائمة عن متغيرات البحث.

ـ تم استخدام بيانات المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية لسببين هما: **الأول**، تغير بعض مؤشرات التنمية البشرية المستخدمة في حساب دليل التنمية البشرية في بعض التقارير السنوية، و**الثاني**، عدم توفر بيانات عنه وعن أدلته الفرعية لسنوات ما قبل ١٩٩٠.

ـ سيتم توضيح دور الحكومة من خلال سياساتها التدخلية والاستقرارية خلال المدتين (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩) و(١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥)، إضافة إلى المؤشرات الرقمية المعبّرة عن أهم تلك السياسات.

ـ في هذا البحث، تمّ اعتبار كل من السكان، والقوى العاملة، والأرض الزراعية، هي الموارد الأساس، وهذا يلائم طبيعة الاقتصاد اليمني، بوصف اليمن دولة أقل نمواً.

أولاً: تغيرات وضع الموارد الأساس

مهما تباينت الموارد الاقتصادية من عصر إلى آخر، من حيث أهميتها للتطور الاقتصادي والاجتماعي أو من حيث تصنيفاتها، فإن الآراء لا تختلف حول الموارد الأساس لذلك التطور. فالسكان والقوى العاملة والأرض، تعدّ الموارد الأساس لأي مجتمع، وتمثّل المصادر الأساس للتنمية وهدفاً لها في الوقت ذاته، مما يستوجب التعرّف على أهم التغيرات التي حدثت فيها خلال العقود الأربعة الماضية لارتباطها بتغيرات التنمية البشرية.

١ ـ التطورات الديمغرافية

تضاعف سكان اليمن نحو ٣,٦ مرة في ٣٥ عاماً (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤)، إذ تضاعف نحو ٢,٣ مرة للمدة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، وبنحو ١,٦ مرة للمدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)[(١)]، بفعل ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان من ٢,٤٠ بالمئة بداية السبعينيات إلى ٣,٧٠ بالمئة في النصف الأول من التسعينيات، وإن كان قد انخفض قليلاً بعد ذلك (الجدول الرقم (١)). فمع انخفاض معدل

(١) قُدر سكان اليمن عام ١٩٩٠ بنحو ١٢٦٨٤ مليون نسمة.

الوفيات العام، للتطور النسبي في مستوى الخدمات الصحية وارتفاع درجة الوعي الصحي في المجتمع، وتحسن مستوى التعليم وتطوّر تقنية الاتصالات وتبادل المعلومات، فإن معدل المواليد العام كان في ارتفاع، في ظل معدل مرتفع للخصوبة (نحو ٦,٨)، على الرغم من تباينه بين الأمهات المتعلمات (نحو٣,٢) مع غير المتعلمات (نحو ٦,٩)[٢]. وعلى الرغم من السياسات السكانية التي حاولت الحكومة تنفيذها منذ منتصف التسعينيات، فإن معدل النمو السكاني مازال يتجاوز متوسطه للوطن العربي البالغ ٢,٤ بالمئة سنوياً[٣].

ويتسم الهرم السكاني في اليمن بسعة قاعدته لارتفاع نسبة السكان تحت ١٥ سنة، مما يُشير إلى شدة الضغوط على الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، وكثافة الاستثمارات التي يُفترض على الحكومة تنفيذها لمواجهة تلك الضغوط، والضغوط الأخرى الناجمة عن ارتفاع الهجرة إلى الحضر، كما يشير لها ارتفاع نسبة سكان الحضر (الجدول الرقم (١)).

ومن جانب آخر، تشير مؤشرات التوزيع الديمغرافي، إلى استحواذ أربع محافظات على نحو أكثر من ٤٢ بالمئة من السكان (أمانة العاصمة، تعز، إب، الحديدة)[٤]، أي أن هناك اختلالاً إقليمياً كبيراً في توزع السكان، مما يضيف اختلالات وأعباء أخرى، تضاف إلى مشكلات ارتفاع كل من: نسبة الأمية، ونسبة الإناث من السكان (نحو ٥٢ بالمئة)، مع تواضع مشاركة المرأة في التنمية،ومعدل مرتفع للخصوبة. ويتمثل أهم تلك الأعباء في توقع استمرار مواجهة اليمن، ضغوطاً سكانية مرتفعة خلال العقود الثلاثة القادمة وذلك بالنظر إلى التأثيرات السلبية العامة للنمو السكاني، المتمثل أهمها في الآتي:

(١) ارتفاع معدل الكثافة السكانية من ١٢ إلى ٤٣ نسمة/ كم^{2} من الأرض البرية خلال المدة (١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤)، بما يعنيه ذلك من انخفاض حصة المزارع من الأرض الزراعية.

(٢) إن ارتفاع معدل نمو الموارد البشرية (الفئة العمرية ١٥ ـ ٦٠ سنة)، ترتّب عليه ارتفاع معدل نمو قوة العمل. . . ومن ثم ارتفاع الجهود اللازمة والكلفة الواجب إنفاقها بغرض التأهيل والتدريب، فضلاً عن تلك الجهود اللازمة لخلق فرص عمل متزايدة على نحو مستدام في دولة تتسم بمحدودية الموارد المالية والمائية.

(٣) ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية (يبلغ حجم الأسرة نحو ٧,٤ فرداً)[٥]، بما يعنيه ذلك من ضعف القدرة على الادّخار ومن ثم الاستثمار، وتواضع إمكانات رفع مستوى رفاهة المجتمع، وزيادة الضغوط على الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية القائمة.

(٢) «إستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» (وزارة التخطيط والتنمية، صنعاء، ٢٠٠٤)، ص ١٧.

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٤).

(٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، «نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤،» في: **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤** (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٥).

(٥) «إستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» ص ١٣.

ومع ذلك، تقتضي مصداقية التحليل، الإشارة إلى أن النمو السكاني المرتفع لا يُعّد ضاراً لكل الدول، فهو مغذٍّ للقوى العاملة في دول تتسم بانخفاض معدل الكثافة السكانية وذات إمكانات مادية مرتفعة (حالة دول الخليج العربي لا سيما خلال الستينيات إلى الثمانينيات من القرن الماضي مما اضطرها إلى استيراد خدمات قوة العمل العربية والأجنبية). وفضلاً عن ذلك، فإن معدل الكثافة السكانية المرتفع، قد لا يكون ضاراً مع معدل ومستوى عالٍ في التحصيل العلمي وفي عملية التأهيل والتدريب (حالة الصين). ولذا، يمكن القول مسبقاً، إن النمو السكاني المرتفع قد يكون ضاراً إذا لم يوازيه ويجاريه نظام تعليمي يتطور على نحو ملائم، بشكل يفضي إلى قدرة كبيرة في خلق المهارات وصقلها.

٢ ـ الوضع البيئي

أ ـ الأرض والمياه: تبلغ المساحة الكلية لليمن نحو ٥٥٥ ألف كم^{2}، منها نحو ٨٣ بالمئة أراض برية ذات هضاب وسلاسل جبلية وتلال منتشرة بكثرة، وتحوز اليمن شريطاً ساحلياً يبلغ طوله نحو ٢٥٠٠كم، يربط بين البحر الأحمر غرباً والبحر العربي والمحيط الهندي من الجنوب باتجاه الشرق، مما جعلها تتميز باعتدال المناخ وتنوّعه، فضلاً عن سمة سقوط الأمطار الصيفية عادةً والأمطار الشتوية أحياناً في بعض المناطق.أما المساحة الصالحة للزراعة فتبلغ نحو ٣,٥ بالمئة من إجمالي المساحة كأعلى تقدير[٦]، وتعتمد معظمها على الأمطار (زراعة موسمية) بمعدل سقوط يتراوح بين ٢٠ إلى ١١٢٠ ملم[٧]، على اختلاف المناطق اليمنية.

والحقيقة، إن نحو ٨٥ بالمئة من الأراضي البرية غير صالحة للاستخدام، لا سيما في الزراعة، وفق مسح الأراضي عام ٢٠٠٣، فضلاً عن تعرض نحو ١٢,٤٠ بالمئة منها للتدهور البيئي(١١,١٣ بالمئة بفعل الانجرافات المائية، ونحو ١,٢٧ بالمئة بفعل تعرية الرياح)[٨]. وتتضح صورة التدهور البيئي بشكل أكثر جلاء من ارتفاع نسبة الأرض الزراعية غير المزروعة، والتي بلغت نحو ٣٥ بالمئة عام ٢٠٠٣[٩]، لارتفاع معدل التحضر، وانخفاض معدل منسوب المياه الجوفية للاستنزاف والاستخدام الجائرين، المترافق مع معدل نمو سكاني مرتفع، مما يُفسر أيضاً بعضاً من أسباب تواضع حصة الفرد اليمني من الماء الذي يبلغ نحو ١٣٧م^{3} مقارنة بمعدله للوطن العربي الذي يبلغ نحو ١٢٥٠ م^{3} سنوياً، وكذلك مقارنةً بمعدله العالمي الذي سجل نحو ٧٥٠٠م[١٠]. ويشير ذلك كلّه، إلى الوضع الحالي، والممكن تفاقمه مستقبلاً، الذي يواجه سكان الريف الذين يعتمد معظمهم على الزراعة، كما يُشير إلى توقع ارتفاع معدل التحضر السكاني.

(٦) تختلف تقديرات المساحة الصالحة للزراعة، وتتراوح ما بين ٢,٥ ـ ٣,٥ بالمئة، ومعظم التقديرات تميل للنسبة الأخيرة.

(٧) استناداً إلى: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٣** (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٤).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) «إستراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥،» ص ١٨.

ب ـ الأسماك: تحوز اليمن في مياهها الإقليمية البحرية، مخزوناً سمكياً كبيراً يزيد على ٨٥٠ ألف طن سنوياً، ويسمح باصطياد نحو ٤٤٠ ألف طن سنوياً[(١١)]. ولأن الشريط الساحلي طويل، يتميز اليمن بتنوع الثروة السمكية والأحياء البحرية مما يجعلها موقعاً استقطابياً لشركات الأسماك المحلية والأجنبية. ومع ذلك، فإن ما تم اصطياده لم يتجاوز نحو ٥٧ ألف طن عام ١٩٩٠، ثم ارتفع ليدنو من ٢٥٠ ألف طن عام ٢٠٠٤، كما ارتفع عدد الصيادين من نحو ٢٥ ألف إلى ٦٠ ألف صياد بين العامين ذاتهما[(١٢)]. لذا، فإن المياه الإقليمية اليمنية تعد بالكثير، إذا تمّ تحديث الوسائل والمرافئ والإمكانات التصنيعية والتصديرية والبنى التحتية الملائمة.

ج ـ النفط والغاز والمعادن: يعدّ عام ١٩٨٤، أول سنة لبدء إنتاج النفط في اليمن بكميات محدودة. وبفعل عناية اليمن وتوسعها في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن طريق عقود الامتياز مع الشركات الأجنبية، تزايد الإنتاج اليومي حتى وصل إلى نحو ٤٣٦ ألف برميل يومياً منذ عام٢٠٠٠[(١٣)]، وُبدئ بالتصدير منذ عام ١٩٨٦ حيث عوّضت عوائد النفط، التدهور في حصيلة البلد من موارد الصرف الأجنبي بفعل تدهور تحويلات العاملين في الخارج. وحالياً تُعدّ عوائد النفط المصدر الأساس للصرف الأجنبي، والسلعة الرئيسة للصادرات ولإيرادات الموازنة العامة. وتشير التقديرات المنشورة، أن الاحتياطي النفطي لا يتجاوز ٤ مليار برميل[(١٤)]. أما الغاز المكتشَف تواجده، فإن الاحتياطي منه في تزايد، وتشير بعض التقديرات إلى حوزة اليمن على احتياطي غاز يقدر بنحو١٦,٩ تريليون قدم مكعب كاحتياطي مؤكّد[(١٥)]، مما يجعلها ذات إمكانات ضخمة كمنتج ومصدر للغاز. وقد تعاقدت الحكومة مع شركات أجنبية لاستخراج الغاز، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج الفعلي له والتصدير بداية ٢٠٠٩. وفي جانب المعادن، فإن عمليات الاستكشاف التي تمّ التوسع فيها في السنوات الأخيرة، تشير إلى تواجد احتياطات ملائمة متباينة من الموارد المعدنية الإنشائية، لعل أهمها الحجر الجيري والدولومايت (١٠مليار م^3)، والجبس (١٠٠ مليون طن)، والرخام (٦٩٠ مليون طن)، والزجاج البركاني (٣٣٤ مليون م^3)، والجرانيت (٣١٦ مليون م^3)، وأحجار البناء والملح الصخري والرمل الزجاجي، كما أظهرت الاستكشافات اجتياز اليمن لمخزونات غير محددة المقدار من تمعدن الذهب والرصاص والزنك والنحاس والألمنيوم والبلاتين والماغنسيوم ورطب الحديد[(١٦)]. ويشير ذلك، إلى أن الصناعة في اليمن، يمكن أن تحقق تطوراً سريعاً، إذا تم توجيهها

(١١) **الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥** (صنعاء: وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠١)، ج ٢، ص ١٤٣.

(١٢) «الجمهورية اليمنية ١٥عاماً من البناء والتطوير ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٥،» (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠٠٥).

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤**، ص ٣٠٤.

(١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **استعراض وتقييم التقدم الذي أحرزته الجمهورية اليمنية في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل الدول نمواً في التسعينات** (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٠)، ص ٣٥.

(١٦) **الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥**، ج ٢، ص ١٣٢.

لاستخراج وتصنيع الموارد المعدنية المتاحة محلياً، مما يؤهّلها لتمثّل المصدر الأساس المتوقع للاستخدام والنمو الاقتصادي.

٣ ـ المصادر السياحية

تحوز اليمن، خليطاً متنوعاً من الموارد السياحية؛ فعلى مستوى الموارد السياحية الثقافية، تحوز اليمن معالم تاريخية أثرية متعددة أهمها: المدن والمباني التاريخية، وقلاع وحصون ومساجد أثرية متعددة، فضلاً عن القطع والرسوم والمخطوطات الأثرية التي خلفتها الحضارات اليمنية القديمة قبل التاريخ وبعده. أما على مستوى السياحة الطبيعية، فإن التقسيمات السطحية للأرض اليمنية، تمنح اليمن مزايا سياحية متعددة إذا ما أُحسن استغلالها، أهمها طول الشريط الساحلي، وتعدد الجزر؛ مما يهيئ لإقامة منشآت متعددة للسياحة الشاطئية والبحرية. إضافة إلى التلال والقمم والسلاسل الجبلية التي تتخللها وديان جاذبة ومحميات طبيعية، فضلاً عن صحراء الربع الخالي، مما يهيئ فرصاً لإنعاش حركة السياحة البرية المتعددة الصور. ناهيك عن وجود عدد من الحمامات الطبيعية التي تهيئ فرصاً ضخمة للسياحة العلاجية. ويضاف إلى ذلك، وجود عدد من الصناعات الحرفية التي احترفها اليمنيون منذ القدم، وتنوّع الفن المعماري (باستخدام الطين، والأحجار، والجبس). وقد تمت الإشارة إلى المزايا التي تتميز اليمن بها، بحكم موقعها الطبيعي الجيواستراتيجي، ومن تنوع مناخي معتدل نسبياً على مدار العام، مما يُعزز إمكانات التطوير الهائلة في النشاط السياحي.

ثانياً: تحوّل الحكومة من الدور التدخلي إلى الدور الاستقراري

شهد العالم منذ نهاية ثمانينيات وبداية تسعينيات القرن الماضي، تغيرات اقتصادية وسياسية عميقة، لعل أهمها: انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وتوسع تطبيق مبادئ النظام الرأسمالي في معظم اقتصادات العالم. وخلال تلك الأثناء، شهدت اليمن تحوّلات سياسية واقتصادية جذرية أيضاً، يتصدرها إعلان قيام الجمهورية اليمنية في٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، بإعادة توحيد شطري اليمن ودمج نظاميهما في نظام سياسي واقتصادي واحد يستند إلى التعددية الحزبية، وحرية التعبير، والحرية الاقتصادية، بموجب دستور الدولة الجديدة؛ بما يعنيه ذلك من تغير كل من دور الحكومة ونموذج التنمية وسياساتها بعد إعادة التوحيد، عمّا كان عليه في ظل التشطير. ويمكن توضيح ذلك في إطار هذا البحث، وعلى النحو الآتي:

١ ـ نماذج التنمية: التحوّل نحو نموذج التنمية بالانفتاح

استندت اليمن في التنمية، قبل إعادة تحقيق الوحدة (١٩٩٠)، إلى نموذج إحلال الواردات في إطار أسلوب التخطيط المركزي، وتخصيص الاستثمارات، مع تباين ذلك بين الشمال والجنوب، وتباين دور القطاع الخاص تبعاً لتباين النظام السياسي الاقتصادي بينهما. ففي الشمال، ساد التخطيط المركزي لاستثمارات القطاعين العام والمختلط، إلى جانب القطاع الخاص الذي قام بدور كبير، لا سيما في أنشطة الزراعة والصناعة التحويلية والتجارة والنقل

والبناء والسياحة، وفقاً لسياسات إحلال الواردات. وكانت الحكومة تتولى تقديم بعض السلع والخدمات الرئيسة (الماء والكهرباء والاتصالات والصحة والتعليم) وفقاً لمعايير اجتماعية، فضلاً عن تحديد أسعار السلع الضرورية والأساس. أما في الجنوب، فكان يتم تخطيط الاستثمار والإنتاج للقطاع العام مع محدودية شديدة لدور القطاع الخاص، ولذا نشأ قطاع عام قوي عن طريق التأميم والاستثمارات الجديدة، في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كافة[١٧]. وفي كل من الشطرين (الشمال والجنوب)، نُفّذ عدد من البرامج الإنمائية والخطط الخماسية التي تباينت في منحها الأولوية الإنمائية للقطاعات الاقتصادية، على الرغم من تشابهها الكبير في ذلك التركيز بين الشمال والجنوب. وقد انطلقت تلك البرامج والخطط في تخطيط الاستثمار والإنتاج، على عدد من الأسس والتوجهات، لعل أهمها الآتي:

ـ السير في طريق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والزراعية، وتأمين احتياجات الصناعات القائمة والمزمع إنشاؤها.

ـ السير في طريق خلق قاعدة زراعية صناعية، وإقامة صناعات بديلة عن الواردات، وتطوير إنتاج مواد البناء، والتركيز على الصناعات التي تخدم إقامة البنى التحتية.

ـ حماية الإنتاج الوطني من الواردات.

ـ ضمان حاجة السكان إلى السلع الأساسية والخدمات.

ـ العناية الكبيرة بكل من محو الأمية والتعليم والصحة.

وما ينبغي الإشارة إليه، أن الاقتصاد اليمني كان يعاني في ظل التشطير، تواضع القدرة على تنفيذ الاستثمارات (ضعف الطاقة الاستيعابية)، والمضي بسلاسة في تنفيذها، إذ لم تتجاوز نسبة التنفيذ نحو ٧١ بالمئة في المتوسط، في معظم القطاعات الاقتصادية[١٨]، ومازالت هذه المشكلة قائمة، مما يُعزز ضعف البيئة الملائمة للاستثمار.

أما بعد إعادة تحقيق الوحدة، فقد نص دستور الجمهورية الوليدة في بعض بنوده، على استناد النظام الاقتصادي إلى مبدأ الحرية الاقتصادية في تسيير العلاقات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وفي إطار تسوية من نوع ما، تمّ ضمّ النظامين السابقين في نظام واحد، وحُددت المدة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، مدة انتقالية لتغيير التشريعات وإرساء الأطر المؤسسية. ومع شروع الحكومة في التغييرات التشريعية والتنظيمية، بدأ الصراع السياسي يتبلور بين أقطاب النظام الجديد (قطبي النظامين السابقين)، الذي يحمل الإرث الثقيل للنظامين الشطريين، فعمّ التسيب في أجهزة الإدارة العامة. وانتهى ذلك الصراع بحرب أهلية نجم عنها ثبات الوحدة اليمنية، على

(١٧) فيصل سيف المخلافي، «آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢)، ص ١١٣ ـ ١١٤.

(١٨) فيصل سيف المخلافي، «التغيرات البنيوية في القطاعات السلعية في الاقتصاد اليمني مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨)، ص ٦٥.

الرغم من تحميلها البلد خسائر بشرية ومادية ثقيلة، أُضيفت إلى عوامل إقليمية عدة كانت قد ألقت بآثارها السلبية في الاقتصاد اليمني، لعل أهمها: تداعيات أزمة الخليج الثانية منذ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وعودة ما يربو على ٧٥٠ ألف عامل ومهاجر من دول الخليج، والانخفاض الشديد في المساعدات الإنمائية الخارجية، وتفاقم الاختلالات الاقتصادية الكلية، وارتفاع حاد في معدل التضخم، مع ما صاحب ذلك من ارتفاع للبطالة، كما تدهورت القدرة التمويلية للدولة. وقد عززت تلك العوامل، توجه الحكومة، غير المعلن في حينه، الدخول في ترتيبات مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، لقبول تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي والتكيّف الهيكلي، لإخراج الاقتصاد من أزمته تلك، والتي بُدئ تنفيذها فعلياً (تلك السياسات) منذ ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٥، كما سيتم توضيحه، لاحقاً. ومن خلال تلك السياسات، بدأت الحكومة، بالتوجه نحو تطبيق نموذج التنمية بالانفتاح على الخارج.

ومنذ عام ١٩٩٦، وفي إطار نموذج التنمية بالانفتاح، نفّذت الحكومة اليمنية خطتين خماسيتين للتنمية، **الأولى** (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) ركّزت فيها الحكومة على تطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي وبعض سياسات التكيّف الهيكلي، مع تنفيذ مشروعات البنى التحتية الملحّة للاقتصاد الوطني، أما **الثانية** (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، فقد ركّزت فيها الحكومة على استكمال بعض مشروعات البنى التحتية وتهيئة بيئة الاستثمار لحفز النمو، وخلق فرص عمل، لا سيما في الأنشطة الواعدة (الأسماك والصناعة التحويلية والسياحة)، فضلاً عن توجيه استثمارات الخطة بما يتلاءم مع استراتيجية تقليص الفقر (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥)، من خلال تكثيف الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم ومشروعات الأشغال العامة)، وأكدت وثيقة الخطة على الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

وبدأت الحكومة، تنفيذ الخطة **الثالثة** للتنمية وتقليص الفقر(٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، حيث أشارت إلى المضي في تحقيق أهداف التنمية الألفية التي من أهمها: تقليص الفقر المدقع، والتعليم الأساس للجميع، وتقليص معدل وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة في النوع، والحد من التدهور البيئي، وتطوير شراكة إقليمية وعالمية للتنمية.

٢ ـ دور الحكومة: من الدور التدخلي المباشر إلى الدور الاستقراري

كانت الحكومات اليمنية على تعاقبها، قبل إعادة تحقيق الوحدة، تقوم بدور تدخلي واسع ومباشر، لتنمية القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى دورها في تنمية رأس المال الاجتماعي. ولذا، تركزت سياسات التدخل، على التوسع في إنشاء مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، في الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية، إلى جانب القطاع التعاوني الزراعي. وتعايشت في الشمال القطاعات: العام والمختلط والتعاوني والخاص، بينما سيطر القطاع العام في الجنوب على عملية التنمية تخطيطاً واستثماراً وإنتاجاً وتسعيراً، وسُمح للقطاع التعاوني في إنشاء المزارع بناءً على تخطيط وترخيص الحكومة، بينما كان دور القطاع الخاص محدوداً للغاية. وقد طُبقت حتى عام ١٩٩٥، قيود وسياسات عميقة للحماية وفقاً لنموذج إحلال الواردات، لعل أهمها المنع، والقيود الكمية والحصص، وضرائب جمركية مرتفعة، وموازنات الصرف الأجنبي والرقابة عليه.

أما سياسات الاستقرار الاقتصادي قبل إعادة تحقيق الوحدة، فقد كانت وليدة الظروف. ففيما يتعلق بسعر الصرف، اتبع الشمال نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل، وتم تشديد تطبيقه منذ ١٩٨٣، وكان يتم تخفيض قيمة العملة الوطنية، كلما حدث تدهور في الاحتياطيات الدولية، والرقابة على الصرف، لتحقيق استقرار قيمة العملة[١٩]. أما في الجنوب، فكان يُطبق نظام سعر الصرف الجامد، مع وضع رقابة شديدة على الصرف، إذ كانت المدفوعات والتحويلات إلى الخارج، تخضع لموافقة مسبقة من مصرف اليمن (المصرف المركزي لليمن الجنوبي سابقاً)[٢٠]، ويُقدم عملات أجنبية بدلاً من العملة الوطنية عند التحويل إلى الخارج، ويدفع بدلاً من العملات الأجنبية الداخلة، نقوداً وطنية. وقد شهد كل من سعر صرف العملة ومعدل التضخم، استقراراً ملحوظاً (الجدول الرقم (٢)). أما خلال المدة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، فقد تمّ اتباع نظام الصرف المتعدد لأغراض مختلفة: منها تقديم الدعم للسلع الأساس المستوردة (سعر الصرف المدعوم)، حتى تصل إلى المستهلك بسعر منخفض، إضافة إلى بيع المشتقات النفطية وتقديم المياه والكهرباء، بأسعار تقل عن التكلفة، لأغراض اجتماعية. غير أن تلك السياسات، لم تتمكن من منع ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي والسلع الأساس، فضلاً عن انتشار المضاربات المختلفة، وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية، وتصاعد معدل التضخم (انظر الجدول الرقم (٢)).

وإلى جانب حصول البلد على الصرف الأجنبي، فإن الصادرات كانت محدودة جداً، وكانت تعتمد في ذلك، إضافة إلى تمويل التنمية، على تدفق رأس المال الأجنبي على هيئة قروض ومساعدات إنمائية رسمية وتحويلات العاملين في الخارج، أي أن فجوة التجارة الخارجية كان لها الدور الأساس، في تمويل التنمية. وتوضح مؤشرات الجدول الرقم (٢)، أن العجز في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري والحساب الجاري، قد تفاقم بشكل كبير سواء هو أرقام مطلقة أم نِسَب من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، لا سيما في منتصف الـ ١٩٨٥ مع بدء تراجع تحويلات العاملين. أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي فلم تتجاوز ٢٣ بالمئة (قبل البدء بتخطيط التنمية)، وتصاعدت أثناء تنفيذ خطط التنمية (نحو ١٢٣ بالمئة عام ١٩٨٥)، ووصلت في بعض سنوات بداية التسعينيات إلى نحو ٢٠٠ بالمئة من الناتج المحلي. . وعلى الرغم من العجز الكبير في كل من الموازنة العامة، والميزان التجاري، والحساب الجاري، خلال المدة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٥)، فقد تمكّنت اليمن ـ كما سيتضح فيما بعد ـ من تحقيق معدلات نمو وتنمية بشرية ملائمين.

أمّا بعد إعادة تحقيق الوحدة، وما ترتب عليها من كلف اقتصادية واجتماعية، كما سبقت الإشارة، تعززت بعوامل سلبية إقليمية ودولية، وتدهور الوضع التمويلي للدولة تجاه الاستيراد، وفقدان ثقة المقرضين الدوليين، وما صاحب ذلك من تدهور قيمة العملة واللجوء

(١٩) المخلافي، «آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

إلى تمويل عجز الموازنة من خلال الإصدار النقدي الجديد دون تدفق للموارد من الخارج، وتصاعد معدل التضخم (الجدول الرقم (٢))؛ فقد بدأت الحكومة تطبيق سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي والإصلاح الهيكلي (يطلق عليه في الوثائق الحكومية: برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري) بدءاً من ١٩٩٥، بالتنسيق مع الصندوق والبنك الدوليين، حتى تتمكن من إخراج الاقتصاد من أزمته، بالحصول على جوانب الدعم المالية والفنية والقروض الخارجية (قروض التكييف الهيكلي)، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (تقليص التضخم، وتقليص العجز في كل من الموازنة العامة، والحساب الجاري، من خلال ضغط الطلب الكلي، لا سيما في جانبه الاستهلاكي). وتتمثل أهم تلك السياسات، في تعويم قيمة العملة، وإلغاء دعم السلع الأساس والمشتقات النفطية والكهرباء والمياه والاتصالات. أما سياسات الإصلاح الهيكلي فقد تضمنت بدء انسحاب الحكومة تدريجياً من النشاط الاقتصادي المباشر، لإتاحة الإمكانية للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية، في إطار من الشراكة مع الحكومة، فتم خصخصة أكثر من ١٠٠ منشأة عامة، وإعادة المنشآت المؤممة، وإلغاء القيود الكمية على الواردات ونظام الحصص، وإصلاح هيكل التعريفة الجمركية وتخفيضها ثلاث مرات متتالية وحصرها منذ عام ٢٠٠٦، بفئتين فقط (٥ بالمئة و١٠ بالمئة)، إضافة إلى تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات (٥ بالمئة في المتوسط)، ورفع المرتبات والأجور بما يزيد على ٥٠ بالمئة خلال عامي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ ضمن استراتيجية إصلاح المرتّبات والأجور. وبذلك تحوّل دور الحكومة من دور تدخلي مباشر مارسته قبل عقد التسعينيات وبدايته، إلى دور استقراري تصحيحي، حتى يمكن حفز الاقتصاد وتكييف قدراته، نحو النمو المستدام في إطار من الاستقرار. وعلى الرغم من تحقيق الحكومة لأهدافها في الاستقرار الاقتصادي، كما يؤشر ذلك الجدول الرقم (٢)، وتخفيض العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري، وتقليص دور الفجوة الخارجية في تمويل التنمية وإمداد الاقتصاد بموارد الصرف الأجنبي، لتصاعد دور عوائد النفط، غير أن ذلك، قد لا يعني النجاح في تحقيق معدلات ملائمة للتنمية البشرية، وهو أمر سيتكشّف، لاحقاً.

ثالثاً: وضع التنمية البشرية بين الدورين التدخلي والاستقراري

يمكن تحليل التغيرات في وضع التنمية البشرية، في إطار الدور التدخلي والتحوّل نحو الدور الاستقراري، باستخدام مؤشرات التنمية البشرية في مجالات: التعليم، والصحة، والنمو ومصادره، إضافة إلى وضع الفقر، وذلك في إطار مقارن (ما قبل ١٩٩٠، وتحديداً منذ أوائل السبعينيات، مقارنةً بالتغيرات التي حدثت منذ ١٩٩٥)، وفقاً للبيانات التي أمكن توفيرها بعد تنسيقها. ويمكن تحليل ذلك على المؤشرات الفرعية بدلاً من المؤشرات الإجمالية لعدم توفر هذه الأخيرة للسنوات من المدة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٩)، وعلى النحو الآتي:

١ ـ التغير في وضع التعليم

حقق اليمن تطوراً ملائماً في التعليم استناداً إلى المؤشرات الكمية لاكتساب المعرفة

والالتحاق بالتعليم. فقد تضاعف معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار نحو ٦ مرات، بنحو ٤ مرات للمدة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، ونحو١,٥ مرة للمدة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤) (استناداً إلى الجدول الرقم (٣)). غير أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة (الجدول الرقم (١)). ويتضح من مؤشرات الالتحاق بالتعليم، أنه، قد ارتفع بمعدلات عالية لا سيما في التعليم الأساس (تضاعف نحو ٣,٥ ضعفاً)، والثانوي (تضاعف نحو ١٠,٣ ضعفاً) للمدة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) على الترتيب، وبنحو ١,١٢ و١,٢٧ ضعفاً على الترتيب للمدة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤) (الجدول الرقم (٣)). غير أن المعدل كان متواضعاً للتعليم العالي، ربما لأسباب منها الزواج المبكّر وتحمل الأبناء (الفئة ١٩ ـ ٢٤ سنة) مسؤولية إعالة الأسرة مما يدفع بعضهم، إلى البحث عن عمل والتخلي عن الدراسة، إضافة إلى محدودية مؤسسات التعليم العالي قبل التسعينيات.

أما من حيث المؤشرات النوعية للتعليم، فإنها على طول المدة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) تبدو متواضعة بالقياس إلى التاريخ المتأخر لإنشاء الجامعات والتوسع في كليات العلوم الطبيعية والبحتة من ناحية، ولالتزام الحكومات بتوظيف خريجي الجامعات قبل ١٩٩٥، من ناحية أخرى، مما خفض من الحوافز الفردية في اختيار نوع التعليم. ومع ذلك، فقد ارتفعت حصة طلاب كليات العلوم الطبيعية والبحتة من١٢ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٢٧,٢ بالمئة عام ٢٠٠٤، لبدء تأثير حوافز آلية السوق في اختيار نوع التعليم والتخصص منذ ١٩٩٥، وتخلي الحكومة عن دورها كملجأ أخير للتوظيف، والتدني الشديد في الطلب على مخرجات كليات العلوم الاجتماعية، إضافة إلى التوسع في إنشاء الجامعات وكليات وتخصصات العلوم الطبيعية والبحتة. وفضلاً عن ذلك، حدث تدهور في الإنفاق على التعليم، إذ انخفضت حصة الفرد منه من نحو ٥٩ دولاراً أوائل عام ١٩٨٠ إلى ٣٣ دولاراً عام ١٩٩٠، وعادت للارتفاع لتصل إلى ٤٠,٦ دولار عام ٢٠٠٤[(٢١)]. وهذه الحصة تقل كثيراً عن مثيلاتها في الدول النامية التي بلغت نحو ١٨٠ دولاراً عام ١٩٩٩[(٢٢)]. ومن أبرز صور الاختلال في وضع التعليم أيضاً، أن النفقات الجارية شكّلت أكثر من ٨٥ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام على التعليم عام ٢٠٠٤ (والنسبة الأخرى نفقات رأسمالية)[(٢٣)]، فضلاً عن ارتفاع النسبة بين عدد الموظفين الإداريين إلى عدد المدرسين، إذ بلغت في وزارة التربية والتعليم نحو ٣,٢عام ١٩٩٩[(٢٤)].

ومن جانب آخر، هناك اختلال في التعليم وفق النوع، إذ إن معدل انخفاض أميّة الذكور بلغ نحو ٢٩ بالمئة، بينما لم يتجاوز نحو ١٨ بالمئة للإناث بين عامي١٩٩٠ و٢٠٠٠[(٢٥)]، غير أن دليل المساواة في النوع (نسبة الإناث إلى نسبة الذكور في القراءة والكتابة) في ارتفاع

(٢١) انظر: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، «مسح الطلب على القوى العاملة،» صنعاء (٢٠٠٤)، ص ٢٩.
(٢٢) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «تقرير أقل البلدان نمواً،» جنيف (٢٠٠٠).
(٢٣) استناداً إلى: **نشرة إحصائية مالية الحكومة** (صنعاء)، العدد ٣ (٢٠٠٦).
(٢٤) المخلافي، «آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ص ٢١٤.
(٢٥) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤**، ص ٢٦٣.

مستمر، إذ ارتفع من نحو ١٥ بالمئة إلى٤٣ بالمئة بين عامي١٩٧٠ و٢٠٠٠. ولا يخفى أن انخفاض تعليم الإناث يعد أحد العوامل المفسّرة لارتفاع معدل الخصوبة، بينما ارتفاع مستوى تعليمهن(إضافة إلى معدل انخراطهن في العمل)، يسهم في انخفاض معدل الخصوبة بما يقلص معدل نمو السكان[٢٦].

ويشير ذلك كله، إلى وجود اختلالات عميقة في سياسات التعليم، ومن ثم عدم تطور مخرجات التعليم لتواكب متطلبات التنمية، بل عدم تطور وسائل التعليم أيضاً، وقصور التعليم التطبيقي سواء في تخصصات العلوم الطبيعية أم الاجتماعية. وقد أدى ذلك كله، إلى مواجهة سوق العمل «لغرم مزدوج» مفاده ارتفاع بطالة الخريجين لعدم مواكبة مستوى تأهيلهم متطلبات سوق العمل، مع ضعف قدرة الشركات والمشروعات على توسيع أنشطتها واستثماراتها من ناحية، وقصور العرض من قوة العمل الماهرة، على الرغم من وجود فرص عمل متزايدة لها من ناحية آخرى، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل البطالة بين الخريجين.

ويبدو من ذلك أن ارتفاع مستوى التعليم (ومخرجاته) لا تتناسب نوعياً مع متطلبات التنمية.

٢ ـ التغير في وضع المستوى الصحي

رافق التطور النسبي في التعليم، تطور نسبي في المستوى الصحي منذ نهاية عام ١٩٨٠، استناداً إلى المؤشرات الصحية التي أمكن الحصول على بياناتها. فقد ارتفع عدد السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية في الحضر والريف، وكذلك في المياه المأمونة بالنسبة إلى سكان الريف مع تراجع ذلك، بالنسبة إلى سكان الحضر؛ ربما لضغط النمو السكاني وارتفاع معدل التحضر، وارتفاع معدل السحب من المياه الجوفية، على الرغم من عودة نسبة حصول سكان الحضر على مياه مأمونة للارتفاع، منذ منتصف عام ١٩٩٠ (انظر الجدول الرقم (٣)). وعلى الرغم من انخفاض عدد السكان لكل طبيب ٣٣,٣ ألف فرد عام ١٩٧٠ إلى١٠ آلاف فرد عام ١٩٩٠، ثم إلى ٣,٧ ألف فرد عام ٢٠٠٤، غير أن هذا المعدل، ما زال مرتفعاً مقارنةً بمستواه في دول أخرى.

ومن جانب آخر، انخفض معدل الوفيات لكل من الأطفال الرضّع والأطفال في الفئة ١ ـ ٤ سنوات، وكان معدل الانخفاض للأطفال الرضّع خلال المدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤) نحو ٣٨,٢ بالمئة، مقارنةً بالمدة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٤) نحو ٣٩,٢ بالمئة، وبلغ معدل الانخفاض لفئة الأطفال (١ ـ ٤سنوات) نحو ٥,٥ بالمئة للمدة (١٩٩٤ ـ ٢٠٠٤) مقارنةً بنحو ٤٢,٦ بالمئة للمدة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٤) (استناداً إلى الجدول الرقم (٣)). ومع ذلك، فقد انخفض الإنفاق الحكومي على

(٢٦) انظر: عبد الرحمن زكي إبراهيم، «السكان عقبة أم مورد؟: رؤية موضوعية للمشكلة السكانية في مصر،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ١٦، العدد ٦٢ (١٩٩٥)، ص ٩٥ ـ ٩٦، وعبد الوالي هزاع مقبل، «واقع المرأة الريفية ودورها الاقتصادي في الزراعة في الجمهورية اليمنية،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ٨، العدد ١٧ (خريف ١٩٩٩)، ص ٩١ ـ ٩٦.

الخدمات الصحية سواء من الناتج المحلي الإجمالي أم من النفقات الحكومية، منذ بداية عام ١٩٩٠ مقارنةً بما قبلها، مما يفسر جزئياً انخفاض حصة الفرد من الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية. وفضلاً عن ذلك، هناك تدنٍ في كفاءة الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية، إذ تبلغ حصة الإنفاق الجاري نحو ٧٦ بالمئة[٢٧]، وتفاوت توزيع ذلك الإنفاق بين المحافظات، إذ تبلغ حصة المركز الرئيس نحو ٤٦ بالمئة من الإجمالي بينما المحليات جميعها نحو ٥٦ بالمئة، وهو ما يفسر جزئياً وجود اختلال آخر، يتمثل في ارتفاع عدد العمالة الإدارية في القطاع الصحي الحكومي إلى عدد الأطباء والممرضين (١٠٠ موظف لكل ١٦ طبيباً وممرضاً وفقاً لبيانات عام ١٩٩٩)[٢٨].

وفوق ذلك، يعاني القطاع الصحي اختلالات ملحوظة أخرى، أهمها ضعف الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الصحي الحكومي كماً ونوعاً، لضعف الكفاءة المؤسسية للإدارة الصحية. ويتضح ذلك من التفاوت الكبير في توزيع مخصصات الإنفاق الحكومي بين المركز الرئيسي والمحافظات، وتضخم العمالة الإدارية مقارنة بالعمالة التخصصية.

ومع ذلك كله، فإن العمر المتوقع عند الميلاد، ارتفع بشكل ملموس (انظر الجدول الرقم (٣))، لأسباب عدة منها، إضافة إلى التحسن النسبي في مستوى الخدمات الصحية، تركيز خطط التنمية الصحية على الرعاية الصحية الأولية، وارتفاع درجة الوعي الصحي في المجتمع، بسبب التطور الكمّي في التعليم، بما في ذلك تعليم المرأة، وزيادة الاستثمار الخاص في الخدمات الصحية، إذ بلغت نسبة الحصول على الخدمات الصحية من المرافق الصحية الخاصة نحو ٦٠ بالمئة، والنسبة المتبقية من المرافق الصحية الحكومية[٢٩]. ويعني ذلك، تراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات الصحية، وإفساح مجال أوسع للقطاع الخاص لتنمية القطاع الصحي إدارة واستثماراً وإنتاجاً، في إطار تحوّل دور الحكومة من دور تدخلي إنمائي إلى دور استقراري إنمائي.

٣ ـ النمو وحالة الفقر

أ ـ تغير النمو: حققت اليمن خلال الـ ١٩٧٠ وأوائل الثمانينيات، معدلات مرتفعة للنمو سواء في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أم في متوسط دخل الفرد، حتى في حالة استبعاد معدل نمو السكان من تلك المعدلات (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ب)). ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب، أهمها بشكل عام، الدفعة الكبيرة من الاستثمارات مع بداية التخطيط للتنمية عام ١٩٧٢، إذ بلغ معدل النمو السنوي للاستثمار، على سبيل المثال، نحو ١١٧ بالمئة

(٢٧) استناداً إلى: **نشرة إحصائية مالية الحكومة**، والمخلافي، «آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ص ٢١٦.

(٢٨) المخلافي، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٢٩) **الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)** (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٠٧).

للمدة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) (الجدول الرقم (٤ ـ ب))، والنمو الكبير في تدفق تحويلات العاملين لا سيما من أقطار الخليج العربي، الذي بلغ معدله في المتوسط نحو ٢٨ بالمئة و٢٤ بالمئة للمدتين (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) و(١٩٨١ ـ ١٩٨٥) على الترتيب، إضافة إلى النمو الذي تحقق في كل من الصناعات التحويلية، والبناء والتشييد، والتجارة الداخلية والخارجية، الذي كان مدفوعاً بتدفق تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الإنمائية والحماية التي تلقّاها الإنتاج الوطني في إطار تطبيق سياسات المرحلة الأولى من نموذج إحلال الواردات (مرحلة التركيز على الصناعات الخفيفة)، فقد بلغ الاستهلاك الخاص، على سبيل المثال، نحو ٩٣ بالمئة من الاستهلاك الإجمالي في عام ١٩٨٥[٣٠]، وبلغ معدل نمو ناتج الصناعة التحويلية نحو ١٦,٥ بالمئة في المتوسط خلال المدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) ونحو ٧,٢ بالمئة في المتوسط للمدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٩)[٣١]. وكان اليمن خلال تلك المدة (ما قبل ١٩٩٠)، يصنف ضمن فئة الدول النامية متوسطة/ منخفضة الدخل وفق معايير الأمم المتحدة التي لا يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنوياً وفقاً لتعادل القوة الشرائية[٣٢]. غير أن النمو، تدهور منذ ١٩٨٦ حتى أصبح معدله سالباً (٩١ ـ ١٩٩٤)، لعدة أسباب لعل أهمها: بدء تدهور تحويلات العاملين منذ ١٩٨٦، وانخفاض معدل نمو الاستثمار المحلي، بل كان سالباً بنحو ٤,٣٥ بالمئة متوسطاً للمدة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) (الجدول الرقم (٤ ـ ب))، وبدء تدهور قيمة العملة الوطنية، وتعقّد عملية التخطيط للتنمية لارتفاع وتطور متطلبات الاستهلاك والإنتاج في ظل ضعف القدرات المؤسسية، وجمود تطبيق سياسات إحلال الواردات عند المرحلة الأولى وعدم الانتقال إلى المرحلة التالية (مرحلة التركيز على الصناعات الوسيطة). وفوق ذلك كله، فإن ارتفاع معدل النمو السكاني بفعل التطور في مستوى الخدمات الصحية، وانخفاض معدل الوفيات مع عدم هبوط معدل المواليد ـ كما سبقت الإشارة ـ قد زاد من الآثار السلبية لتلك العوامل في معدلات النمو.

وربما كان لتلك المعدلات أن تكون أكثر سلبية مما يوضحها (الجدول الرقم (٤ ـ ب))، لولا التعويض الجزئي لعوائد النفط والنمو في بعض الأنشطة الأخرى(النشاط الزراعي، والبناء والتشييد)، التي كانت تمثل مصدراً أساساً للدخل، عن تدهور التحويلات وتوقف المساعدات الإنمائية الخارجية بشكل شبه تام. ولم يتوقف الأمر عند ذلك، فقد أدى الصراع السياسي خلال المدة (١٩٩١ ـ ١٩٩٤)، إلى تدهور حاد في النمو وعدم الاستقرار الاقتصادي، ولم يبدأ النمو في التخلص من سلبيته، سوى خلال النصف الثاني من التسعينيات، وحقق معدلاً إيجابياً ٤,١ بالمئة سنوياً خلال المدة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥)، لتصاعد عوائد النفط بدرجة أساس، لارتفاع أسعاره

(٣٠) المخلافي، المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٣١) استناداً إلى: المخلافي، «التغيرات البنيوية في القطاعات السلعية في الاقتصاد اليمني مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥،» ص ٩٤، و World Bank, *World Development Report 1989* (New York: Oxford University Press, 1989).

(٣٢) انظر: المصدر نفسه.

في الأسواق الدولية، بما مكّن الحكومة من زيادة الإنفاق على المرتبات والأجور والمشروعات الجديدة في البنى التحتية وقطاعات الخدمات الاجتماعية، وهو ما يشير إليه، ارتفاع قطاع منتجو الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٢٠,١٧ بالمئة متوسط للمدة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، إلى نحو ٢٣,٤٥ بالمئة متوسط للمدة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤) (الجدول الرقم (٤ ـ أ)). وعلى نحو عام، أصبحت اليمن تصنّف منذ بداية التسعينيات، ضمن فئة الدول الأقل نمواً التي يقل معدل دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنوياً، وفق التصنيف الذي سبق الإشارة إليه.

ومن جانب آخر، فإنه مع ارتفاع عوائد النفط منذ ١٩٩٩ تحديداً، بدأ الاعتماد على التمويل الخارجي (فجوة التجارة الخارجية) على هيئة منح وقروض ميسّرة، بالانخفاض ووصل إلى حدود متدنية (الجدول الرقم (٤ ـ ب)).

ولتعرَّف مصادر النمو، يمكن الإشارة إلى أهم التغيرات البنيوية في كل من الناتج الزراعي والقوى العاملة. إذ انخفض إسهام النشاط الزراعي في (GDP) بنحو١٤,٢٧ بالمئة للمدة (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، وبنحو ٣,٧٤ بالمئة للمدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)، بينما ارتفع إسهام الاستخراج بدءاً من ١٩٨٦ لاستخراج النفط وتصديره على الرغم من محدوديته، وارتفاع إسهامه في الناتج المحلي، وكذلك ارتفع إسهام قطاع الخدمات الحكومية كما سبق الإشارة (الجدول الرقم (٤ ـ ب)). وفي جانب القوى العاملة، انخفض إسهام النشاط الزراعي في التشغيل من نحو ٧٣,٤ بالمئة في١٩٧٠، إلى نحو ٥٣,٥ بالمئة في ١٩٩١[(٣٣)]، وإلى نحو ٣٠,٥ بالمئة وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤[(٣٤)]. غير أن تدهوراً كبيراً لحق بالنشاط الزراعي، ولعل أهم مؤشراته ما يأتي:

ـ انخفضت المساحة التي تزرع من نحو ٩٤ بالمئة من المساحة الصالحة للزراعة عام ١٩٧٥، إلى نحو ٦٥ بالمئة عام ٢٠٠٣، وانخفضت المساحة التي تزرع بالحبوب بنحو ٣٦ بالمئة للمدة (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠)، وبنحو٢٢,٥ بالمئة للمدة (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٤)، وانخفض إنتاج الحبوب بنحو ٢٢,٥ بالمئة ونحو ٤٢ بالمئة للمدتين ذاتهما على الترتيب. وارتفعت المساحة المزروعة بالفاكهة والخضر بنحو ٦٤ بالمئة ونحو ٢٩ بالمئة للمدتين ذاتهما، وارتفع الإنتاج منها[(٣٥)]، وقد سبق الإشارة إلى التدهور الملحوظ في الأراضي بسبب التدهور البيئي والتوسع العمراني في الأرض الزراعية.

ـ كان من أهم آثار النمو المرتفع في السكان، انخفاض حصة المزارع من الأرض الزراعية، وتفتت الحيازات الزراعية لسوء تطبيق قواعد الإرث على الأرض الزراعية،

(٣٣) المخلافي، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣٤) **الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠).**

(٣٥) استناداً إلى: المخلافي، «التغيرات البنيوية في القطاعات السلعية في الاقتصاد اليمني مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥،» الملحق الإحصائي، و**كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤.**

وانخفاض مستوى دخله، مما أجبر كثير من المزارعين على تغيير مصادر حصولهم على الدخل، بالانتقال إلى أنشطة تجارة التجزئة والبناء والتشييد والنقل.

والحقيقة، فإن السياسات الاقتصادية قبل ١٩٩٥، أثرت سلباً في النشاط والإنتاج الزراعيين، لا سيما سياسة دعم استيراد السلع الزراعية الأساس من خلال تقديم العملات الأجنبية للمستوردين بأسعار تقل بعدد من المرات عن قيمتها الفعلية، ومن ثم بيع تلك السلع للمستهلك بأسعار تقل كثيراً عن كلفتها السوقية الفعلية، لا سيما خلال المدة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، بما قضى تماماً على حوافز النشاط الزراعي كافة، وتحوّلت إلى حوافز سلبية.

ـ تحوّل الاقتصاد اليمني من اقتصاد شبه ريعي معتمد على الزراعة، إلى اقتصاد ريعي يعتمد على النفط الخام[٣٦]، ممّا عمق الضعف الشديد في الترابط بين الأنشطة الاقتصادية، ومن ذلك ضعف حوافز اكتساب المعرفة.

أما الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لا سيما الصناعة التحويلية التي كانت قد شهدت تطوراً ملحوظاً قبل التسعينيات، فإنها لم تتمكن من التكيّف مع سياسات الانفتاح، لأسباب عدة أهمها: ضعف الحوافز، الناجم عن الحماية التي كانت تتلقاها في إطار إحلال الواردات، وتردي بيئة الاستثمار والإنتاج أوائل التسعينيات، وتلقّيها منافسة حادة منذ ١٩٩٦، بتأثير الصدمة المفاجئة الناجمة عن إلغاء الحماية وتحرير الواردات بإزالة القيود الكميّة والتخفيض المتتالي للرسوم الجمركية، حتى وصلت إلى ٥ بالمئة على معظم السلع منذ ٢٠٠٦. وفضلاً عن ذلك، فإن التركيز الشديد للسياسات العامة منذ بداية ١٩٩٥، على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستمرار إصدار أذون خزانة بمعدل عائد مرتفع، قد أدى إلى تباطؤ نمو الاستثمار منذ ١٩٩٨، مما عزز ضعف القدرة على استعادة النمو الذي كان يتحقق قبل إعادة تحقيق الوحدة، في ظل ضعف العائد المتوقع للاستثمار، وضعف البيئة الاستثمارية.

ب ـ وضع الفقر: تأثر وضع الفقر في اليمن منذ بدء التخطيط للتنمية، تبعاً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن نموذج التنمية الذي تم تطبيقه ما بين نموذج تدخلي موجّه إلى الداخل (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠) ونموذج استقراري تصحيحي منفتح على الخارج (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٤). فإلى جانب وضع الفقر الحاد (السكان تحت خط الفقر الحاد المقدر بدولار يومياً للفرد، أي ضعف قدرة الفرد في الحصول على الغذاء)، فإن نسبة الفقراء من السكان بلغت نحو ١٩ بالمئة عام ١٩٩٢[٣٧]، ارتفعت إلى ٢٧ بالمئة عام ١٩٩٩[٣٨]. ويمكن أن يُستنتج،

(٣٦) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤** (صنعاء: الوزارة، [٢٠٠٤]).

(٣٧) World Bank, *World Development Report 1994: Infrastructure for Development* (New York: Oxford University Press, 1994).

(٣٨) وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، **التقرير الرئيسي للمسح الوطني لظاهرة الفقر عام ١٩٩٩** (صنعاء: الوزارة، ١٩٩٩)، ص ٣٣٧.

من مستوى دخل الفرد ومعدل نموه لا سيما قبل ١٩٨٦، فضلاً عن معدل البطالة الذي كان في حدود ٧ بالمئة فقط، والدور الخيري الذي كانت تؤديه بعض المؤسسات التقليدية (مثل مؤسسة الزكاة والوقف) في تخفيف الفقر(٣٩)، أن نسبة الفقر الحاد كانت متواضعة. غير أن معدل البطالة، وهو أحد المؤشرات الأساس للفقر، ارتفع إلى نحو ١١,٥ بالمئة عام ١٩٩٩ (الجدول الرقم (٤ ـ ب))، وقدّر بنحو ١٦,٨ بالمئة عام ٢٠٠٥(٤٠)، يعد مؤشراً رئيساً لارتفاع نسبة الفقراء فقراً حاداً لا سيما بين سكان الريف لأسباب عدة أهمها النسبة المرتفعة لسكان الريف (نحو٧٠ بالمئة من السكان)، وتدهور وضع القطاع الزراعي، وانخفاض حصة المزارع من الأرض الزراعية، وتدهور إنتاج الحبوب، فضلاً عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد لارتفاع معدل التضخم لا سيما خلال المدة (١٩٩١ ـ ١٩٩٧) مع عدم كفاية الارتفاع النقدي في دخل الفرد (أو الأسرة) عن تعويض الانخفاض في مستوى الدخل الحقيقي. إضافةً إلى إلغاء الدعم عن السلع والخدمات الأساس التي كانت تُقدم بأسعار تقل كثيراً عن متوسط الكلفة. فانسحاب الحكومة عن حماية مستويات المعيشة للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، وإلغاء الدعم تدريجياً، وخلال فترة يتراجع فيها معدل الدخل الحقيقي للفرد(٤١)، أثرا سلباً وبوضوح في مستوى معيشة تلك الفئات.

ومن جانب آخر، انخفض الإمداد اليومي بالسعرات الحرارية للفرد بنحو ٩ بالمئة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٣ (استناداً إلى الجدول الرقم (٣))، ناهيك عن انخفاض حصة الفرد من الماء كما سبقت الإشارة. وكان التدهور في وضع القطاع الزراعي، بالترافق مع معدل نمو سكاني مرتفع، سبباً رئيساً لارتفاع نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية من نحو ٢٩,٤ بالمئة أوائل الـ ١٩٧٠ إلى نحو ٦٦ بالمئة نهاية الـ ١٩٨٠(٤٢) ثم إلى نحو ٧٣ بالمئة عام ٢٠٠٠(٤٣)، بل إن فجوة الغذاء من القمح والذرة وصلت إلى نحو ٩٠ بالمئة عام ٢٠٠٥(٤٤).

ومع ذلك، تشير وثيقة الخطة الثالثة للتنمية وتقليص الفقر، إلى أن نسبة الفقر الحاد بلغت نحو ٥ بالمئة عام ٢٠٠٥، بانخفاض قدره ١٣,٨ بالمئة عن عام ١٩٩٨، وفي الريف وحده نحو ٦ بالمئة، بانخفاض قدره ١٠,٤ بالمئة بين العامين ذاتهما(٤٤). ويبدو أن صندوق الرعاية الاجتماعية، قد قام بدور مهم في تقليص أعداد الفقراء فقراً حاداً، إذ ارتفع عدد المستفيدين من الإعانات النقدية التي قدمها من ٤٥٢ ألفاً عام ٢٠٠٠، إلى ٦٠٣ ألفاً عام ٢٠٠٥بمعدل

(٣٩) جلال أحمد أمين، **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، ١٧٩٨ ـ ١٩٩٨** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٧١.

(٤٠) **الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠).**

(٤١) يحيى بن يحيى المتوكل، «سياسات التثبيت الاقتصادي،» **المجلة الاقتصادية** (كلية الاقتصاد، جامعة عدن)، العدد ٤ (٢٠٠٦)، ص ٢٠٩.

(٤٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤.**

(٤٣) **الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠).**

(٤٤) المصدر نفسه.

نمو سنوي ١٠,٦ بالمئةفي المتوسط[٤٥]، ويُعاب عليه تواضع متوسط الدعم الفردي.

أما وفقاً لمفهوم الفقر العام (انخفاض قدرة إنفاق الفرد على السلع الغذائية والملابس والسكن والصحة والتعليم، عن خط الفقر العام الذي يقدر بدولارين للفرد يومياً)، فإن عدد الفقراء ارتفع من نحو ٢٤ بالمئة في١٩٩٢ إلى نحو ٣٤ بالمئة في ١٩٩٩[٤٦]، ثّم قدّر بنحو ٣٥,٥ بالمئة عام ٢٠٠٥[٤٧]، ويُعد ذلك من الأسباب الرئيسة لتفسير ارتفاع معدل التسرّب من التعليم وارتفاع عمالة الأطفال. وقد سبق الإشارة، إلى انخفاض حصة الفرد من الإنفاق على كل من خدمات التعليم والصحة عام ٢٠٠٤ مقارنة بما كانت عليه أوائل الـ ١٩٨٠، مما يؤكد تدني نوعية التعليم وانخفاض مستوى حصول الفقراء على الخدمات الصحية المجانية.

وعلى نحو عام، فإن انخفاض معدل نمو دخل الفرد منذ ١٩٩١، وعدم عودة مستواه ـ على الرغم من عودته إلى النمو في السنوات الأخيرة ـ إلى ما كان عليه في١٩٩٠ وما قبله، يشير إلى تدهور مستوى المعيشة لمعظم السكان لا سيما في الريف. وفي هذا الصدد، توصلت إحدى الدراسات، إلى أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل القومي المتاح للتصرف، قد انخفض بنحو٨ بالمئة للمدة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) مقارنةً بما كان عليه للمدة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٤)، كما انخفض الميل بنحو١٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي[٤٨]، في الوقت الذي ارتفع فيه الميل الحدي للاستيراد من الناتج المحلي الحقيقي[٤٩]، مما يُشير إلى التناقض بين سياسات التثبيت الاقتصادي التي كان من نتائجها انخفاض الطلب المحلي على الإنتاج المحلي، وسياسات التكييف الهيكلي التي كان من نتائجها ارتفاع الطلب المحلي على الواردات (أو زيادة إمكانية إحلال منتجات مستوردة محل منتجات محلية)، فضلاً عن انخفاض معدل الدخل الحقيقي للفرد بنحو٥٣ بالمئة بين عامي١٩٩٥ و٢٠٠٠[٥٠].

أما عن دور النمو السكاني المرتفع في الفقر، فقد توصل أحد الباحثين[٥١]، إلى أن ارتفاع كل من: معدل المواليد العام، ومعدل الكثافة السكانية، ونسبة الأمية في اليمن، يسهم في ارتفاع معدل البطالة. وارتفاع هذا الأخير، يسهم في تواضع معدل استهلاك الفرد، مما يسهم في زيادة الفقر الحاد. وفضلاً عن ذلك، فإن النمو السكاني المرتفع، يعيق الجهود التي تُبذل لرفع مستويات خدمات التعليم والصحة في الدول الأقل نمواً، مما يؤثر سلباً في نمو معدل

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء: **التقرير الرئيسي للمسح الوطني لظاهرة الفقر عام ١٩٩٩**، و**تقرير مسح ميزانية الأسرة لعام ١٩٩٢** (صنعاء: الوزارة، [١٩٩٢]).

(٤٧) **الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)**.

(٤٨) المخلافي، «آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» الملحق الإحصائي.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٥٠) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤**.

(٥١) انظر: بدر صالح عبيدي محمد، «النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية،» **بحوث اقتصادية عربية**، السنة ٨، العدد ١٧ (خريف ١٩٩٩) ص ٤٩ ـ ٧٩.

دخل الفرد، ويُبقي معدلي الاستهلاك والادّخار متواضعين إلى حد كبير[٥٢]، مما يُشير إلى عدم كفاية السياسات التي تتخذها الحكومة اليمنية، والاستثمارات المحققة، للارتقاء بالتنمية البشرية (بما في ذلك رأس المال البشري)، ومن ذلك عدم كفاية سياسات الحماية الاجتماعية (شبكات الأمان الاجتماعي)، والإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، للتقدم الملائم في التنمية البشرية، في ظل ضعف بيئة الاستثمار التي أضعفت القطاع الخاص على التكيف مع سياسات الانفتاح.

خلاصة وإستنتاجات

١ ـ يمكن القول إن التنمية البشرية في اليمن، مرت بثلاث مراحل، هي على النحو الآتي:

ـ مرحلة تسارع التنمية البشرية (١٩٧٢ ـ ١٩٨٥): وشهدت تدخلاً حكومياً مباشراً واسعاً ترافق خلالها العجز الكبير في كل من الموازنة العامة والميزان التجاري والحساب الجاري وميزان المدفوعات، مع الاستقرار الاقتصادي (معدل تضخم منخفض، واستقرار قيمة العملة الوطنية، ومعدل بطالة منخفض)، مع الاعتماد على فجوة التجارة الخارجية في تمويل التنمية.

ـ مرحلة ركود التنمية البشرية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤): وشهدت ثباتاً نسبياً في تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، مع استمرار العجز في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري وميزان المدفوعات، مع عدم الاستقرار الاقتصادي (تصاعد معدل التضخم، وتسارع انخفاض قيمة العملة، وارتفاع معدل البطالة، وظهور السوق السوداء والمضاربات المالية والعقارية)، فضلاً عن تدنٍ شديد في تدفق مصادر التمويل الخارجية، وفي هذه المرحلة بدأ معدل الفقر الحاد بالارتفاع.

ـ مرحلة التنمية البشرية المتباطئة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥): حيث شهدت توقف الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي بل بدء انسحابها منه عبر بدء تنفيذ برنامج الخصخصة، ونجاح ملحوظ في تحقيق أهداف سياسات الاستقرار الاقتصادي، بخفض العجز في كل من الموازنة العامة والحساب الجاري وميزان المدفوعات، بل تحقيق فوائض في هذين الأخيرين في بعض السنوات، مع انخفاض الاعتماد على الفجوة الخارجية في التمويل. غير أن دائرة الفقر العام توسعت خلال هذه المرحلة لا سيما في السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة، وانخفض معدلي الفقر قليلاً في السنوات اللاحقة بفعل شبكات الأمان الاجتماعي.

٢ ـ كان لتدهور قاعدة الموارد الأساس (ارتفاع معدل النمو السكاني، وانخفاض حصة المزارع من الأرض الزراعية، وتدهور الإنتاج الزراعي في أهم بنوده)، وتقليص دور الحكومة في التوظيف، تأثير ملموس في ارتفاع معدل البطالة وتوسع دائرة الفقر.

(٥٢) انظر: «Globalization and the Opportunities for Developing Countries,» *World Economic Outlook* (May 1997), pp. 72-92.

٣ ـ حدثت مقايضة في دور الحكومة في الاقتصاد اليمني، إذ انحسر دورها المباشر في النشاط الاقتصادي، ولكنها مازالت تمثل اللاعب الأساس في التنمية البشرية (بما في ذلك النمو الاقتصادي بفعل ضخامة متطلبات التنمية وتصاعد عوائد النفط) من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في إطار إصلاح هيكل المرتبات من الأجور وتطوير البنى التحتية، وقد صاحب ذلك ارتفاع دور الإنفاق الخاص على خدمات الصحة والتعليم استثماراً واستخداماً.

٤ ـ يمكن القول، إنه قد صاحب انحسار دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وتحوّله إلى دور استقراري، مع تدهور قاعدة الموارد الأساس، تباطؤ التقدم في التنمية البشرية، بشكل يمكن أن نستنتج منه: أن هناك علاقة ارتباط بين كل من انحسار تدخل الحكومة وتدهور قاعدة الموارد من جانب، وتباطؤ التقدم في التنمية البشرية من جانب آخر.

٥ ـ يُقترح إجراء بحوث كمية عن كل من المقايضة بين التنمية البشرية والاستقرار الاقتصادي، وموارد الصرف الأجنبي والاستقرار الاقتصادي في سياق التحوّل نحو الانفتاح.

الجدول الرقم (١)

المؤشرات الديمغرافية في بعض سنوات المدة «١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤»

السنوات المؤشر		١٩٧٠	١٩٨٨	١٩٩٤	٢٠٠٤
تعداد السكان	شمال (بالمئة)	٧٣	٨١	–	–
	جنوب (بالمئة)	٢٧	١٩	–	–
إجمالي تعداد السكان		٥٥٢٩	١١٥٩٢	١٤٥٨٧	١٩٧٢٢
معدل النمو السنوي للسكان		٢,٤٠	٢,٤٢	٣,٧٠	٣,٠٢
معدل المواليد الخام (لكل ألف نسمة)		٤٦ ـ ٤٩	٥٠	٤٩	..
معدل الوفيات الخام (لكل ألف نسمة)		٢٥ ـ ٢٦	٢٣	١٢	..
التركيب العمري (بالمئة)	صفر ـ ١٤	٤٨,٠٠	٤٩,٨٠	٥٠,٢٧	٤٧,٢٩
	١٥ ـ ٦٠	٤٩,٥٠	٤٦,١٠	٤٤,٢٤	٤٦,٥٢
	٦٠ سنة فأكثر	٢,٥٠	٤,١٠	٥,٤٩	٦,١٩
الحضر (بالمئة)		١٣,٣٠	١٨,٨٣	٢٣,٤٧	٢٧,٠٠
الأمي (بالمئة)		٨٢,٥٠	–	٥٦,٠٠	٤٧,٠٠
القوى العاملة (بالمئة)		٢٤	٢٢	٢٢,٧٠	٢٤
معدل كثافة السكان(فرد/ كم^2)		١٢	٢٥	٣٨	٤٣
معدل الإعالة الاقتصادية		٤,٠٢	٤,٦٥	٤,٥٠	٤
معدل الخصوبة الكلي		٧,٨	٧,٦	٦,٥	٦,٢

المصادر استناداً إلى: (١) فيصل سيف المخلافي، «التغيرات البنيوية في القطاعات السلعية في الاقتصاد اليمني مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥،» (رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨).

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٤** (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠٥).

(٣) وزارة التخطيط والتنمية، **تقرير التنمية البشرية الوطني لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١** (صنعاء: الوزارة، [٢٠٠١]).

(٤) البنك الدولي، **تقارير التنمية في العالم للأعوام ٨٧، ٩٤ و١٩٩٧** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والطباعة والنشر، سنوات مختلفة).

الجدول الرقم (٢)
مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والموقف الخارجي
لبعض سنوات المدة «١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤»

السنة / المؤشر	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤
١ ـ الموقف المالي للحكومة (بالمئة)								
(١) موقف الموازنة إلى GDP	..		ـ ٢٠,٥٣	ـ ١٤,٩٥	ـ ٧,٨٧	ـ ١٤,٤٤	٧,٨٩	ـ ٠,٦٤
(٢) حصة النفط في الإيرادات	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٨,٧٠	٢٨,٧٢	٧١,٢٣	٧٢,٠١
(٣) حصة النفقات الجارية	..	..	..	..	٧٧,٥٠	٩٠,٧٧	٨٢,٨١	٧٦,٣٤
٢ ـ سعر الصرف (ريال/ دولار)	٥,٥	٤,٥٦	٦,٤٠	٩,٧٦	١٤,٤٨	٨٨,٧٥	١٦١,٧٣	١٨٤,٧٨
٣ ـ معدل التضخم السنوي	..	..	١٤,٤٧	١٣,٥١	٣٩,٢٢	٤٩,٣٨	٤,٥٩	١٢,٥١
٤ ـ الموقف الخارجي :								
(١) الميزان التجاري (م. دولار)	ـ ٦٠,٦	ـ ١٥٧٧,٩	ـ ١٧٨٨,٣	ـ ١٥٠٢,٢	ـ ١٠٣,١	ـ ٢٧٤,٢	١٣١٢,٨	٨١٧,١
ـ نسبة من GDP	ـ ٢١,٠	ـ ٦٠,٣٠	ـ ٢٨,٣٦	ـ ١٧,٣٣	ـ ١,١٨	ـ ١٤,٩١	١٣,٦٠	٥,٩٢
(٢) ميزان الخدمات (م دولار)	٣٧,٤	٧٨١,٩	٧٣٨,٦	ـ ١١,٦	٦٣٥,٥	ـ ٢٤,٦	٢٣,٨	ـ ٥٩٢,٦
(٣) الحساب الجاري (م دولار)	ـ ٢٣,٢(*)	ـ ٧٩٦	ـ ١٠٤٧,٧	ـ ١٥١٣,٨	٥٣٢,٤	ـ ٢٩٨,٨	١٣٣٦,٦	٢٢٤,٦
ـ نسبة من GDP	ـ ٨,٠	ـ ٣٠,٢١	ـ ١٦,٦١	ـ ١٧,٤٧	٢,٤٦	ـ ٢,٤٣	١٣,٨٥	١,٦٣
(٤) ميزان المدفوعات (م دولار)	..	ـ ٣١٣	ـ ١٢١٤,٣	ـ ٦٧٢,٠	ـ ٢٦٢,٥	ـ ٧٠٩,٦	١٣٨٨,٥	٥٣٢,٣
٥ ـ الدين الخارجي (م دولار)	٦٣	٦٣	٣٥٧٠	..	٥٧٧٦	٥٨٧٥	٤٥٢٥	٥٣٨١,٤
ـ نسبة من GDP	٢٣,٠	٢٣,٠	٨٥,٣	..	٦٦,١٢	١٥٥,١	٦٤,٦	٤٠,٠
٦ ـ الاحتياطيات الدولية (م دولار)	١٢٦	١٢٣٥	٥٥٨	..	..	٣٥٤,٥	٢٩٠٠,٤	٤٩٨٩,١
ـ تغطية الواردات بالأشهر	٢,٠	٤,٦	٣	..	..	٢,٥	٤	١٥,٥

المصادر إستناداً إلى: (١)البنك الدولي، **تقرير التنمية في العالم لعامي ٨٣ و٨٧**، الملاحق الإحصائية (القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والطباعة والنشر، سنوات مختلفة).

(٢) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «تقرير أقل البلدان نمواً،» جنيف، الملاحق الإحصائية (٢٠٠٠).

(٣) فيصل سيف المخلافي: «التغيرات البنيوية في القطاعات السلعية في الاقتصاد اليمني مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية خلال المدة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٥،» و«آثار تحرير التجارة الخارجية في اتجاهات الاستثمار المحلي في اليمن خلال المدة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ٢٠٠٢).

الجدول الرقم (٣)
بعض مؤشرات التنمية البشرية لبعض سنوات المدة ١٩٦٥ ـ ٢٠٠٥

السنوات / المؤشر	١٩٧٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤
١ ـ مجال التعليم:						
(١) معدل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر)	٨,٠	٢٦,٠	٣٣,٠	..	٤٧,٣	٤٨,٠
(٢) معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم (بالمئة)				..		
ـ أساسي	٢٢	٥٢	٧٦	..	٧٩	٨٥,٠
ـ ثانوي	٣	١٠,٣	٣١	٣٤	٣٥,٣	..
ـ عالى	..	١	٤	..	١٤,٣	..
(٣) حصة طلاب العلوم الطبيعية (بالمئة)	ـ	..	١٢	..	١٢,١	٢٧,٢
(٤) العلماء والفنيون (لكل ألف نسمة)	ـ	..	٠,٢	..	..	٠,٢٢
(٥) الإنفاق إلى GDP (بالمئة)	..	٦,٨٦	٤,٢١(*)	٤,٢١(*)	٣,٨٣(*)	٥,٨٠
(٦) الحصة من الإنفاق العام (بالمئة)	..	٢٠,٦٠	٢٣,٥٠(*)	١٨,٦١(*)	١٧,٠٠(*)	١٦,٩٧
(٧) حصة الفرد من الإنفاق (دولار)	..	٥٩,٢	٣٣,٣	..	..	٤٠,٦
٢ ـ مجال الصحة:						
(١) المياه المأمونة (بالمئة من السكان):						
ـ حضر	..	٩٣	٨٥	٧٤	٨٠	٨١
ـ ريف	..	١٩	..	..	٣٣	٤٠,٢
(٢) الرعاية الصحية (بالمئة من السكان)	٣	١٦	..	..	٤٢	٥٨
(٣) عدد السكان لكل طبيب	٣٣٣٣٣	١٠٠١٠	..	..	٥٢٦٣	٣,٧٣٤
(٤) عدد الأفراد لكل سرير	١٢٣٥	..	..	..	١٩٣٥	١٥٤٩
(٥) معدل وفيات الرضع (لكل ألف)	١٧٥	١٤١	..	١٢١	٧٩	٧٥
(٧) الإمداد اليومي بالسعرات الحرارية	..	٢٤١٧	..	..	٢١٢٠	٢٢٠٠
(٨) الإنفاق إلى GDP (بالمئة)	..	١,٤٦	١,٠٠(*)	١,٠٠(*)	٠,٨٨(*)	١,٢٦
(٩) الحصة من الإنفاق العام (بالمئة)	..	٤,٤٠	٤,٢٣(*)	٤,٢٣(*)	٤,٠٣(*)	٣,٦٨
(١٠) حصة الفرد من الإنفاق (دولار)	..	١٢,٦	٨	..	٧,٨٥	٨,٨٠
(١١) العمر المتوقع عند الميلاد	٣٨	٤٥	٥١,٥	٥٧,٥	٦١	٦٣

الجدول الرقم (٤ ـ أ)
بنية الناتج المحلي الإجمالي «١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤»

المدة / النشاط	١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	١٩٨٥ ـ ١٩٨٩	١٩٩٠ ـ ١٩٩٤	٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤
الزراعة والغابات والصيد	٣٧,٩٠	٢٣,٦٣	٢٣,٥١	١٩,٧٧
الصناعة الاستخراجية	٠,٦٠	٣,٧٥	١١,٩١	١٥,٤٢
الصناعة التحويلية	٩,١٠	١٠,٥٣	٩,١٣	٧,٥٣
لبناء والتشييد	٥,٢٠	٤,٦٣	٢,٨٣	٢,٠٥
لتجارة والمطاعم والفنادق	..	١٢,٤٥	٧,٨٢	٨,٢١
لنقل والاتصالات	..	١٠,٣٦	١٢,٩٤	١١,٨٢
لتمويل والتأمين والعقارات	..	٨,٧١	٧,٩٧	٩,٠١
الخدمات الشخصية والهيئات اللاربحية	..	٠,٨٥	١,٢٦	١,٦٦
الخدمات الحكومية	..	١٥,٥٠	٢٠,١٧	٢٣,٤٥
مجموع قطاع الخدمات	**٤٧,٩٠**	**٤٧,٨٧**	**٥٠,١٦**	**٥٤,١٥**

الجدول الرقم (٤ ـ ب)
مؤشرات النمو والادخار والاستثمار والتمويل الخارجي، والبطالة خلال المدة «١٩٧٢ ـ ٢٠٠٤»

المدة / المؤشر	١٩٧٢ـ ١٩٧٦	١٩٧٦ـ ١٩٨٠	١٩٨١ـ ١٩٨٥	١٩٨٦ـ ١٩٩٠	١٩٩١ـ ١٩٩٥	١٩٩٦ـ ٢٠٠٠	٢٠٠١ـ ٢٠٠٥
معدل النمو لـ GDP	ـ	١١,٣٤	٥,٥٣	٥,١٤	١,٧٨ـ	٣,٢١	٤,١٠
متوسط دخل الفرد من GDP	٣٨٩,٦	٥٣٦,٢	٥٥١,٧	٥٤٨,٢	٤٣٠	٤٦١,١	٥٧١
متوسط دخل الفرد من GDP غير النفط	ـ	ـ	٥٤١,٢	٣٠٨,٦	٣١٩	٤٠٢,٥	
معدل نمو دخل الفرد من GDP	ـ	٦,٩٠	٠,٥٨	٠,١٣ـ	٥,٣٦ـ	١,٤٥	٥,٩٦
معدل نمو السكان (بالمئة)	٢,٤٠	٢,٤٢	٣,١٠	٣,٥٠	٣,٧٠	٣,٥٠	٣,٢٠
معدل نمو GDP (صافي) (بالمئة)	ـ	٨,٩٢	٢,٤٣	١,٦٤	٥,٤٨ـ	٠,٢٩ـ	٠,٨٠

يتبــع

تابـــع

معدل نمو دخل الفرد من GDP (صافي)	–	٤,٤٨	ـ ٢,٥٠	ـ ٣,٧٣	ـ ٨,٠١	ـ ٢,٠٥	٢,٧٦
متوسط حصة الادخار من GDP (بالمئة)	ـ ٤,٦٠	ـ ٥,٨٠	ـ ٢١,٠٠	ـ ٥,٩٠	ـ ٢,٢٠	١٩,٠٠	٢٠,٦٨
معدل نمو الاستثمار(بالمئة)	–	١١٧,٠٠	٤,٧٨	ـ ٤,٣٥	٢,٣١	٧,٨٢	٦,٨٤
متوسط حصة الاستثمار من GD (بالمئة)	٦,٧٠	٢٧,٣٠	٢٦,٥٠	١٦,٥٠	٢٠,٢٠	٢٣,٦٠	٢٠,٢٧
فجوة التجارة الخارجية إلى GD (بالمئة)	ـ ١١,٣٠	ـ ٣٣,١٠	ـ ٤٧,٥٠	ـ ٢٢,٤٠	ـ ٢٢,٤٠	ـ ٤,٦٠	٠,٤١
معدل نمو قوة العمل (بالمئة)	٢,٠٠	٢,٥٠	..	..	٥,٦٠	٥,٦٠	٧,٤٠
معدل البطالة السافرة (بالمئة)	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٠٠	٩,٠٠	٤,٥٠	١٦,٣٠

(..) عدم توفر بيانات ملائمة.

المصادر إستناداً إلى: (١) المخلافي: المصدران نفسهما.

(٢) «المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمارات في الوطن العربي،» (صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٥).

(٣) البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤** (صنعاء: البنك، ٢٠٠٥).

(٤) «مسح الطلب على القوى العاملة،» (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، صنعاء، ٢٠٠٤).

(٥) البنك الدولي، **تقارير التنمية في العالم للأعوام ١٩٨٣، ١٩٨٧ و١٩٩٧** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للترجمة والطباعة والنشر، سنوات مختلفة).